عدد **12** (1999) ، 95-108

أزمة المديونية الخارجية للجزائر
- أسبابها و آثارها -

ملخص

يتناول هذا المقال أهم مشكلة أصبحت تواجه حاضر ومستقبل التنمية في الجزائر، ألا وهي أزمة المديونية الخارجية، حيث القينا الضوء من خلاله على الأسباب الحقيقية للأزمة، منها الداخلية و الخارجية، و ما أحدثته من آثار سلبية على النواحي الاقتصادية و الاجتماعية، كتدهور القدرة الذاتية للاستيراد، و تراجع معدلات الاستثمار والنمو، وتزايد البطالة و التضخم، وانخفاض مستوى المعيشة.

أ. الهاشمي بوجعدار
كلية العلوم الاقتصادية
جامعة منتوري
قسنطينة، الجزائر

ظهرت مشكلة المديونية الخارجية لكثير من البلدان المتخلفة المدينة - ومن بينها الجزائر- في السنوات الأخيرة، كأحد أبرز المشاكل التي أصبحت تواجه حاضر ومستقبل التنمية الاقتصادية في هذه البلدان، بل أصبحت بالنسبة لبعضها أزمة حقيقية تهدد استقرارها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بشكل مباشر، وهو ما يتطلب البحث عن حلول عاجلة لهذه المشكلة.

إن ما يعبر فعلا على أن بعض البلدان المتخلفة المدينة ومن بينها الجزائر، قد أصبحت تعيش أزمة مديونية حقيقية هو أن خدمات ديونها أصبحت تلتهم نسبة كبيرة في حصيلة صادراتها من السلع والخدمات وأن المتبقي منها لا يكفي لتمويل وارداتها من السلع والخدمات الضرورية، هذا إلى جانب أن القروض التي تحصل عليها يستخدم معظمها في تسديد جزء من إعادة جدولة ديونها الخارجية، الأمر الذي جعلها تدور في حلقة مفرغة يمكن تسميتها بالحلقة

Résumé

Cet article étudie la question de la crise de l'endettement extérieur en tant que problème essentiel auquel se trouve confronter le développement de l'Algérie. Ainsi, sont analysées les causes réelles et endogènes de cette crise et ses conséquences économiques et sociales: la diminution des capacités d'importation, la régression des taux d'investissement et de croissance, l'augmentation du chômage, la hausse de l'inflation, la dégradation du niveau de vie...etc.

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر1999.

المفرغة للدين الخارجي.

تشير البيانات الواردة في التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 1994 إلى أن المديونية الخارجية للدول المتخلفة قد تجاوزت 1680 مليار دولار، أما خدمات هذه المديونية فقد تجاوزت 300 مليار دولار، وهو ما يعبر عن الخلل القائم في العلاقات النقدية والمالية الدولية، إذ أصبحت هذه الديون، الأداة الأكثر قدرة على استنزاف الموارد المالية للبلدان المتخلفة المدينة، في الوقت الذي هي في أمس الحاجة لتلك الموارد للقيام بعملية التنمية الاقتصادية، وتجاوز مرحلة التخلف التي تعيشها.

إن قصور مصادر التمويل الداخلية بالبلدان المتخلفة، وسوء استغلالها من جهة ورغبة تلك البلدان في تحقيق تنمية سريعة، هو ما دفعها إلى طلب المزيد من القروض الخارجية لسد الفجوة القائمة ما بين المدخرات المحلية والاستثمارات المطلوب تنفيذها من أجل تحقيق تنمية اقتصادية، ورفع معدلات النمو الاقتصادي بها، إلا أن ذلك لم يتحقق في كثير من البلدان المتخلفة، ومنها الجزائر، الأمر الذي زاد في تأزم وضعها الاقتصادي والاجتماعي، وحملها أعباء مديونية ثقيلة ترتبت عنها آثار سلبية على مستوى الاقتصاد الوطني بهذه البلدان.

ورغبة منا في التعرف على مسببات تلك الأزمة وآثارها، فقد اقتصرت هذه الدراسة على الجزائر لنجيب من خلالها على سؤالين هامين هما:

- ما هي الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء هذه الأزمة؟.
- ما هي انعكاساتها على الاقتصاد الوطني؟

وقد رأينا من المناسب في هذا المقام أن نلقي نظرة أولا على تطور وضع المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 1967 - 1994 ثم نقوم بعدها بالبحث عن الأسباب الحقيقية لأزمة المديونية في الجزائر، وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

أولا: تطور المديونية الخارجية للجزائر وخدماتها

الجدول1 يعطينا صورة معبرة عن تطور المديونية الخارجية وخدماتها بالنسبة للجزائر وذلك خلال الفترة 1967 - 1994.

يلاحظ في الجدول أن المديونية الخارجية للجزائر قد شهدت تزايدا واضحا خلال الفترة 1967 - 1994، حيث ازدادت من 1,4 مليار دولار عام 1967 إلى 27 مليار دولار عام 1994 أي أنها تضاعفت بأكثر من 19 مرة، وقد كانت الفترة 1973 - 1979 من أهم الفترات التي شهدت فيها المديونية الخارجية تزايدا كبيرا، حيث ارتفعت من 2 9, مليار دولار عام 1973 إلى 17,4 مليار دولار عام 1979، أي أنها تضاعفت بمقدار 6 مرات.

إن لجوء الجزائر المكثف لطلب القروض الخارجية خلال الفترة 1973 - 1979 قد تزامن مع ارتفاع أسعار المحروقات، ويرجع ذلك إلى وفرة الاقتراض الخارجي

الجدول 1- تطور المديونية الخارجية وخدماتها للفترة 1967 - 1994

(الوحدة: مليار دولار)

السنوات	مبلغ	الخدمات	السنوات	مبلغ	خدمات

البيان	الديون	المديونية	البيان	الديون	المديونية
1967	1,4		1985	19,6	5,119
1972	2,3	0,189	1986	19,3	4,12
1973	2,9	0,300	1987	22,88	4,91
1975	,85	0,863	1988	25,041	6,44
1977	10,1	1,421	1989	25,325	7,91
1979	17,4	3,207	1990	26,123	8,89
1980	18,6	4,21	1991	17,766	9,58
1981	,617	4,09	1992	26,5	9,26
1982	19,3	4,842	1993	26,3	9,34
1983	,417	5,806	1994	27,1	9,5
1984	17	5,205	-	-	-

Source: 1- OCDE: external debt of developing countries, Paris, 1984.
2- OCDE: La dette extérieure des pays en développement, Paris, 1987.
3- The World Bank: World debt tables, Washington.
DC 1982/1983, 1987/1988, 1988/1989, 1990/1991, 1992/1993, 1993/1994, 1994/1995.

و سهولة الحصول عليه، وهو ما أدى بالمسؤولين آنذاك إلى الاعتقاد بإمكانية التمتع بمستويات استهلاكية عالية في الأجلين القصير والمتوسط مع إمكانية الاستمرار في تحقيق تنمية دون مشاكل وتسديد أقساط وفوائد الديون في الآجال الطويل.

أما بالنسبة لخدمات الديون فقد عرفت هي الأخرى تزايدا سريعا، حيث ازدادت من (0,189) مليار دولار عام 1972 لتصل إلى (3,2) مليار دولار عام 1979. ثم إلى (9,5) مليار دولار عام 1994.

ولقد كان لتزايد المديونية الخارجية و خدماتها، أعباء ثقليه على الاقتصاد الجزائري، هذه الأعباء يمكن التعرف عليها من خلال استعراضنا للمؤشرات التالية:

1 - نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات

تشير البيانات المتاحة عن الجزائر إلى أن تفاقم المديونية الخارجية قد أنعكس في صورة ارتفاع معدلات خدمة ديونها الخارجية إلى إجمالي الصادرات، حيث أتجه هذا المعدل إلى التسارع بشكل خطير، حيث قفز من 9 4, %عام 1975 ثم إلى 51,6 % عام 1986، ثم إلى 75 25, % عام 1989، ليصل إلى 92% عام 1994 (1).

ويعني ارتفاع هذا المعدل أن خدمة الديون الخارجية قد التهمت جزء كبير من حصيلة الصادرات، وأن المتبقي منها لا يكفي لتمويل الواردات من السلع والخدمات التي يحتاجها الاقتصاد الوطني، وهو ما دفع الجزائر إلى قبول إعادة جدولة ديونها من أجل الحصول على قروض جديدة للحفاظ على قدرتها الإستيرادية والتغلب على مشكل السيولة الدولية، والملاحظ أن هذا المعدل قد تجاوز نسبة 30 % التي ينصح الخبراء بعدم تجاوزها حتى لا يصل البلد المدين إلى مرحلة الخطر.

2 - نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى الناتج الوطني الخام

لقد ازدادت هذه النسبة من 3 % عام 1975 إلى 9,7 % عام 1982 لتصل إلى 18,7 % عام 1993 (2).

إن هذه النسبة المقتطعة من الناتج الوطني الخام، والتي تذهب على شكل خدمات (أقساط + فوائد) على الديون، إنما تمثل إحدى القنوات التي يتم عبرها استنزاف الموارد المالية للبلد المدين، وهو ما يؤدي إلى إضعاف قدرة الاقتصاد على الاستثمار والادخار والإنتاج والتشغيل.

3 - نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات

تشير البيانات المتاحة إلى أن هذه النسبة قد بلغت مستوى حرجا، حيث بلغت 92,2 % عام 1975 و 97 % عام 1982 و284 % عام 1988 و 275 % عام 1992 (3).

4 - نسبة الدين الخارجي إلى الناتج الوطني الخام

لقد شهدت هذه النسبة تزايدا ملحوظا، حيث بلغت 29 % عام 1975 و31,7 % عام 1982 و 45,6 % عام 1988 و 73 %عام 1991 و 75,3 % عام 1992 (4). إن ارتفاع هذه النسبة إنما يدل على أن الجزائر قد تزايد اعتمادها على التمويل الخارجي في تنفيذ مشروعات التنمية و في علاج بعض المشكلات الاقتصادية التي تواجهها، مثل تمويل الواردات من السلع الغذائية و قطع الغيار و المواد الوسيطة وغيرها.

5 - نسبة الإحتياطيات الدولية الى إجمالي الدين الخارجي

تشير المعطيات المتاحة عن الجزائر إلى أن هذه النسبة قد بلغت 24,3% عام 1978 و 35,7 % عام 1982 و 12,1 % عام 1989 و 10,4 % عام 1992 (5). و هو ما يعني أن قدرة الجزائر على تسديد ديونها الخارجية قد تدهورت باستمرار في السنوات الأخيرة.

ثانيا: أسباب أزمة المديونية الخارجية للجزائر

هناك أسباب عديدة ساهمت في بروز أزمة المديونية الخارجية للجزائر منها أسباب داخلية و أخرى خارجية، سنتطرق إلى أهمها فقط فيما يلي:

1 - الأسباب الداخلية

1.1- ضخامة الجهود الاستثمارية التي قامت بها الجزائر:

و يتجلى ذلك في الخطط التنموية الطموحة التي شهدتها الجزائر خاصة خلال فترة السبعينات و نموذج التصنيع الجزائري المعتمد آنذاك (نموذج الصناعات المصنعة) (6)، و ما تطلبه كل ذلك من استثمارات ضخمة فاقت إمكانات التمويل المحلية، حيث وصل معدل الاستثمار إلى 52,5 % من إجمالي الناتج المحلي الخام لعام 1979، و هو يعتبر من بين المعدلات المرتفعة التي تحققت في عدد محدود من دول العالم.

إن ظاهرة اللجوء إلى القروض الخارجية قد بدأت تأخذ أهمية حاسمة منذ بداية

انطلاق المخططات التنموية، و أصبحت بمثابة مؤشر هام في السياسة التنموية للجزائر، حيث اعتقد راسمو السياسة الاقتصادية خلال عشرية السبعينات بصورة خاصة - أنه لا يمكن تجاوز مرحلة التخلف التي يعيشها الاقتصاد الجزائري، إلا من خلال رصد استثمارات ضخمة، وتبني نموذج رائد للصناعة، (نموذج الصناعات المصنعة) لذلك فقد أولوا أهمية قصوى لمعدلات الاستثمار، اعتقادا منهم أنه كلما كانت هذه المعدلات مرتفعة كلما كانت حظوظ النجاح أكبر في تحقيق تطور سريع، دون أن يولوا أي اهتمام للنتائج التي تتمخض عن عمليات الاستثمار، سواء كانت مباشرة، كنمو الدخل الوطني وزيادة الادخار والصادرات... الخ، أو غير مباشرة متمثلة في ما تحدثه من ارتباطات أمامية وخلفية بين قطاعات وفروع الاقتصاد الوطني، كما أن الجهاز الإنتاجي المقام يعتبر جهازا تابعا للخارج، فعملية تشغيله تتوقف إلى حد كبير على الواردات من السلع الأولية والسلع الوسطية، وقطع الغيار اللازمة لصيانته، وهو ما جعل نسبة الممون الأجنبي في الاستثمارات الوطنية من أعلى النسب في البلدان العربية، إذ بلغ عام 1980 نسبة 93 % (7) وهو ما انعكس بالتالي في زيادة حجم المديونية الخارجية.

كما أن عملية استيراد المواد الأولية والسلع الوسطية، وسلع التجهيز والمساعدة التقنية L'assistance technique غالبا ما تميزت بطابع الفوضى وعدم التحكم فيها، و عدم خضوعها لأية دراسة مسبقة ولا لأية رقابة جدية، الأمر الذي أدى إلى تضاعف قيمة الواردات الاستثمارية و تبذير واسع في العملة الصعبة (8) وهو ما حمل الاقتصاد الجزائري خسائر فادحة زادت من مديونيته الخارجية و هذا ولا ننسى أن عمليات الاستثمار الضخمة و ما رافقها من توسيع في الجهاز الإداري الذي تزايدت مصروفاته بصورة غير معقولة فاقت نسبة نمو الناتج الداخلي الخام (P.I.B) خارج المحروقات، و ذلك نتيجة للتضخم البيروقراطي (9)، قد شكلت إحدى الأسباب الهامة في تزايد المديونية الخارجية.

كما أن التأخير الذي حصل في تنفيذ الاستثمارات عن موعدها المحدد، قد شكل هو الآخر عاملا هاما ساهم في مضاعفة قيمة تلك الاستثمارات، فالتكاليف النهائية للبرامج الاستثمارية كانت تمثل مرة المبالغ المتوقعة في البداية (10)، الأمر الذي زاد الاختلال المالي الخارجي للجزائر و لجوئها إلى طلب المزيد من القروض الخارجية لمعالجة ذلك الاختلال. هذا و لا ننسى أن كثيرا من المشاريع الاستثمارية لم تكن تخضع لدراسة جدية خاصة دراسة الجدوى الاقتصادية، مما أدى في ظل ضعف قدرات الإنجاز الوطنية التي تعاني من ضعف في تنظيمها و تسييرها، عن التكفل بتلك الاستثمارات الضخمة، و هو ما جعل بالتالي عملية التنمية مكلفة، انعكست في صورة تزايد المديونية الخارجية و خدماتها.

2.1- عدم التحكم في سياسة الاقتراض الخارجي:

يعتبر هذا العامل من بين العوامل الرئيسية التي ساهمت في بروز أزمة المديونية الخارجية للجزائر، فعلى الرغم من القيود التي حددها الإصلاح المالي لسنة 1970 و

المتعلقة بعملية الاقتراض الخارجي، و المتمثلة في الحصول على موافقة وزارة المالية، و أن لا تكون هناك إمكانية للتمويل الداخلي، وأن لا تتجاوز نسبة التمويل الخارجي 30 % من الاستثمارات المخططة، إلا أن الذي حصل هو عدم الالتزام بهذه الشروط، إذ تجاوز التمويل الخارجي النسبة المحددة له في ظل الاتصال المباشر، وغير المنسق للمؤسسات الوطنية بالسوق المالية الدولية، وهو ما أدى إلى تفكك السياسة المالية الخارجية للجزائر(11). كما أن أصحاب القرار لم تكن لهم رؤية واضحة حول المدى الزمني الذي يعتمد فيه الاقتصاد الوطني على التمويل الخارجي، بحيث يمكن - بعد انقضاء هذا المدى الزمني - التخلص من المديونية الخارجية والدخول في مرحلة التمويل الذاتي، ونتيجة لغياب هذه الرؤية فقد ازدادت المديونية الخارجية وبلغت هذا المستوى الذي يصعب التحكم فيه دون ضوابط وسياسات محددة.

3.1- النمو الديمغرافي المرتفع:

يعتبر النمو الديمغرافي المرتفع في الجزائر والذي وصل إلى 3,2 % سنويا من بين الأسباب الداخلية الهامة التي ساهمت بصورة مباشرة في تزايد حجم المديونية الخارجية، حيث تسبب هذا العامل في تزايد الحاجة للغذاء والصحة والسكن وغيرها، تلك الحاجات التي عجز الاقتصاد الجزائري على تلبيتها بالاعتماد على موارده الداخلية، وهو ما دفع بالجزائر إلى طلب المزيد من القروض الخارجية لأجل استيراد المواد الغذائية والأدوية ومواد البناء وغيرها لأجل تلبية الطلب الداخلي عليها. فعلى سبيل المثال، أصبحت الجزائر بسبب هذا العامل من ناحية وبسبب فشل السياسات الزراعية من ناحية أخرى، تعاني من فجوة غذائية يصعب سدها بالاعتماد على الإمكانيات المتاحة للاقتصاد الجزائري، هذه الفجوة التي ما انفكت تزداد إتساعا، الأمر الذي دفع الجزائر باستمرار إلى تخصيص مبالغ ضخمة بالعملات الصعبة لاستيراد المواد الغذائية لأجل سد النقص الحاصل في عرض هذه المواد ولتلبية الطلب المحلي عليها. فالبيانات تشير إلى أن قيمة الواردات من المواد الغذائية قد ازدادت من 0,326 مليار دولار عام 1973 إلى 2 مليار دولار عام 1980 ثم إلى 3,1 مليار دولار عام 1991، أما بالنسبة للواردات من الأدوية والأجهزة الطبية فقد شهدت هي الأخرى تطورا هاما وهو ما حمل الجزائر أعباء إضافية لمديونيتها الخارجية، فسياسة الطب المجاني - على الرغم من أهميتها من الناحية الاجتماعية - إلا أنها كانت إحدى الأسباب الرئيسية في تبذير قدر هام من الأدوية والأجهزة الطبية وعدم استغلالها بكفاءة، الأمر الذي نتج عنه تزايد في فاتورة الأدوية والأجهزة الطبية المستوردة.

4.1- ضعف نتائج الاستثمار الوطني:

يمكن القول أن نتائج الاستثمار التي تحققت لحد الآن في مختلف قطاعات وفروع الاقتصاد الوطني التي انسابت إليها القروض الخارجية، كانت في مجملها نتائج ضعيفة وغير مشجعة، إذ لم تساهم تلك الاستثمارات في معدلات رفع النمو الاقتصادي، وزيادة القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني على الإنتاج والتصدير، والجدول التالي يعطينا صورة واضحة عن ضعف تلك النتائج المتحققة.

جدول2 -يبين اتجاه معدلات النمو المتحققة في الاقتصاد الوطني للفترة 1989 - 1992

البيان / السنوات	1989	1990	1991	1992
الناتج الداخلي الخام (P.I.B)	%3,1	-%1,3	%0,2	%2,9
الناتج الداخلي الخام بدون المحروقات والفلاحة		- %2,6	- %6,1	%2,3
الصناعة	- %3,7	%0,6	- %2,9	%0,6
الفلاحة	%12,5	- %9,3	%23,0	%4,8
المحروقات		%4,3	%1,4	%2,6
الصادرات من السلع والخدمات	%6,9	%2,6	- %1,0	%2,7

Source: 1-Revue de l'Economie, n°4, 1993, p9.
2-world debt tables (1990-1991) world bank external debt of developing countries.

إن ضعف نتائج الاستثمار المتحققة في الاقتصاد الجزائري قد شكلت إحدى الأسباب الهامة في تزايد المديونية الخارجية، فحصيلة الصادرات من العملات الأجنبية أصبحت لا تكفي لتغطية الواردات من السلع و الخدمات و تسديد خدمات المديونية الخارجيـة، و هو ما زاد من اعتماد الجزائر على القروض الخارجية لتغطية النقص الحاصل في الموارد المحلية و معالجة المصاعب المالية التي تواجهها.

إن ضعف هذه النتائج إنما يدل على أن الطريقة التي تمت بها عملية تسيير القروض الخارجية للجزائر لم تكن فعالة، و تمت بدون ضوابط (12) تحكم و تحدد الاستفادة منها، و هكذا فبدلا من أن تكون القروض الخارجية عاملا مساعدا في تحقيق النمو، كانت بمثابة عامل ضغط عليه، و هو ما زاد من أعباء المديونية الخارجية للجزائر.

2 - العوامل الخارجية

1.2- تدهور معدل التبادل التجاري

يعتبر تدهور معدل التبادل التجاري (13) من بين العوامل الرئيسية الخارجية التي ساهمت بدرجة كبيرة في تزايد المديونية الخارجية للدول المتخلفة و منها الجزائر، فانخفاض أسعار صادرات البلدان المتخلفة من النفط و المواد الأولية الأخرى، وارتفاع أسعار أراداتها من السلع الرأسمالية و المنتجات الصناعية، جعل معدل التبادل في غير صالحها، و قد شهد هذا المعدل بالنسبة للجزائر تدهورا في معظم الفترات، و الجدول التالي يعطينا صورة عن كل ذلك.

جدول 3 -معدلات التبادل 1974 = 100

1973	1974	1975	1976	1977
43,8	100	,872	78	74,9

Source: M.E. Benissad, Economie du développement de l'Algérie, P236.

يتبين لنا من الجدول أن معدلات التبادل خلال الفترة 1973 - 1977 قد كانت في

غير صالح الجزائر، الأمر الذي حملها خسائر كبيرة، فالدراسات تشير إلى أن الخسائر التي عرفتها الجزائر نتيجة لتدهور معدلات التبادل خلال فترة السبعينات قد بلغت حوالي (8) مليار دولار (14).

وقد شهدت معدلات التبادل تحسنا خلال النصف الأول من الثمانينات بسبب إرتفاع أسعار النفط التي كان لها أثرا إيجابيا على حصيلة الصادرات من العملات الصعبة، إلا أن هذا التحسن لم يعمر طويلا، إذ عرفت أسعار النفط تدهورا منذ عام 1986، قابله ارتفاع كبير في أسعار الواردات من السلع الرأسمالية والمنتجات الصناعية والمواد الغذائية.

جدول 4 معدلات التبادل 1987 = 100

1990	1989	1988	1987	1985
99,8	82,7	84,2	100	181

Source: Tables 1992, United Nations.

2.2- تقلبات أسعار الصرف

لقد كانت للتقلبات الحاصلة في أسعار صرف الدولار، أثرا كبيرا على تزايد المديونية الخارجية للدول المتخلفة ومن بينها الجزائر، ذلك أن الصادرات النفطية التي تعتبر المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية يتم تقييمها بالدولار، لكن عملية تحصيلها تتم في الغالب بعملات صعبة أخرى غير الدولار، كالفرنك الفرنسي والمارك الألماني... الخ. وعلى ذلك فإن أي انخفاض يطرأ على سعر صرف الدولار سوف ينعكس سلبا على حصيلة الصادرات، مما يجعلها غير كافية لتمويل عملية التنمية الأمر الذي يدفع البلد إلى طلب المزيد من القروض الخارجية لسد النقص الحاصل في تلك الحصيلة من الصادرات.

وعلى الرغم من أنه لا توجد لدينا بيانات توضح لنا مدى أثر تقلبات أسعار صرف الدولار على تزايد مبلغ المديونية الخارجية للجزائر، إلا أنه عموما يمكن القول أن التدهور الذي شهدته أسعار صرف الدولار في بعض سنوات السبعينات والثمانينات وبداية التسعينات كان سببا في تزايد المديونية الخارجية للجزائر.

ومن ناحية أخرى فإن انخفاض أسعار صرف الدولار سيكون له أثر على الديون المحررة بعملات أخرى، فالمصادر تشير إلى أن ديون الجزائر التي تم التعاقد عليها بغير الدولار قد بلغت 42,7 % من إجمالي الديون، وذلك بنهاية عام 1989 (15). وعليه فإن هذه النسبة من الديون تكون حساسة للتغيرات التي تحدث في أسعار صرف الدولار تجاه العملات الأخرى وسيكون لها أثرا إيجابيا أو سلبيا على خدمات الديون الخارجية، فعلى سبيل المثال كان لانخفاض سعر صرف الدولار خلال الفترة 1986 - 1989 أثرا على زيادة خدمات الديون الجزائرية الواجبة السداد بعملات أوروبية بنسبة 35 % (16).

3.2- الشروط الصعبة المفروضة على القروض الممنوحة

تعتبر الشروط الصعبة التي تفرضها البنوك والمؤسسات المالية على القروض التي

تمنحها من بين العوامل الخارجية الهامة التي زادت من أعباء المديونية الخارجية للبلدان المدينة، ومن بينها الجزائر.

فبالنسبة للجزائر تعتبر ظاهرة خوصصة الدين الخارجي العامل الرئيسي في تغيير شروط الاقتراض لغير صالحها، إذ تجاوزت نسبة الديون الخاصة 80 % من إجمالي الدين الخارجي البالغ 26,12 مليار دولار عام 1990 (17)، وتتمثل هذه الشروط أساسا في ارتفاع معدل الفائدة، وانخفاض مدة استحقاق القروض الممنوحة.

أ - ارتفاع معدل الفائدة: شهدت المعدلات المفروضة على القروض الممنوحة ارتفاعا كبيرا وذلك منذ عام 1982، الأمر الذي ترتب عنه تزايد عبء المديونية الخارجية للجزائر، خاصة بالنسبة للقروض ذات معدلات الفائدة المتغيرة، التي بلغت نسبتها 30 % في عام 1985 وهي نسبة كبيرة بالمقارنة مع مثيلتها في كثير من الدول المدينة، إذ لا تتجاوز هذه النسبة 8 % في مصر (18).

تشير الدراسات التي أعدت في هذا المجال إلى أن ارتفاع أسعار الفائدة على ذلك النوع من القروض بنسبة 1 % قد أدى إلى زيادة خدمات المديونية الخارجية للجزائر ما بين 150 إلى 200 مليون دولار سنويا (19).

ومما زاد في تفاقم المديونية الخارجية للجزائر هو أن هناك نسبة كبيرة من القروض التي عقدتها الجزائر هي قروض تجارية ذات أسعار فائدة مرتفعة بلغ متوسطها 10,2 % عام 1990 (20).

فإذا كانت القروض التجارية قد بلغت 10,1 مليار دولار عام 1990، فإنه يمكن التعرف على التكاليف الباهضة لهذا النوع من القروض، فإذا كان سعر الفائدة هو10 % فقط، فإن الجزائر تكون قد تحملت فوائد على مبلغ 10,1 مليار دولار تقدر بـ 2,1 مليار دولار بنهاية عام 1991 وهو مبلغ ضخم ساهم في زيادة حدة مشكل المديونية الخارجية للجزائر.

ب - مدة استحقاق القروض الممنوحة: لقد تميزت القروض التي عقدتها الجزائر بقصر آجالها، وذلك لكون قسم كبير منها يعود لمصادر خاصة، فقد بلغ متوسط هذه المدة خلال الفترة 1980 - 1987 (8,5) سنة، وقد انعكس هذا الانخفاض في مدة القروض على فترة السماح التي بلغت بالمتوسط 2,1 سنة خلال نفس الفترة (21) وتعتبر هذه الفترة قصيرة ولا تتناسب مع فترة التفريخ إذا ما مولت هذه القروض مشاريع استثمارية تتجاوز فترة التفريخ فيها فترة السماح.

وبالنظر إلى هيكل الدين الخارجي للجزائر يتبين لنا أن القروض القصيرة الأجل تمثل نسبة لا باس بها من إجمالي القروض، إذ فضلت الجزائر في السنوات الأخيرة التعاقد على مثل هذه القروض، الأمر الذي أدى إلى خلق صعوبات في تسديد خدماتها نظرا لارتفاع أسعار الفائدة عليها وقصر مدتها، وهو ما حمل الاقتصاد الجزائري أعباء مديونية ثقيلة.

ثالثا: آثار أزمة المديونية الخارجية

لقد كان لأزمة المديونية الخارجية آثارا سلبية في كثير من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، نذكر أهمها فيما يلي:

1.3- الآثار على القدرة الذاتية للاستيراد

لقد تأثرت القدرة الذاتية للاستيراد بفعل أزمة المديونية الخارجية، حيث شهدت تدهورا قويا في السنوات الأخيرة، وقد قمنا بإجراء حسابات لتقدير القدرة الذاتية للاستيراد للجزائر، وتحصلنا على النتائج التي يوضحها الجدول التالي:

جدول 5 القدرة الذاتية للاستيراد في أعوام 1972-1980-1986-1991

(الوحدة: مليار دولار)

البيان / السنة	حصيلة الصادرات (1)	مدفوعات خدمة الدين (2)	المتبقي من حصيلة الصادرات (3) (2- 1)	قيمة الواردات (4)	القدرة الذاتية للاستيراد (5) (4 ÷3)	القدرة المفترضة للاستيراد (6) (100-5)
1972	1,622	0,189	1,433	1,784	% 80	% 20
1980	14,906	3,710	11,195	14,71	% 76	% 24
1986	10,019	5,155	4,864	11,830	% 41	% 59
1991	12,21	7,81	4,40	10,50	% 42	% 58

Source: World Bank, World debt tables external debt of developing contreis 1982/1983 - 1987/1988 - 1991/1992.

يتبين لنا من الجدول أن مدفوعات خدمات المديونية الخارجية قد تسببت في أضعاف القدرة الذاتية للاستيراد، وزيادة القدرة المقترضة، حيث شهدت هذه الأخيرة ارتفاع ملحوظا من 20 % عام 1972 إلى 58 % عام 1991، وبالمقابل تدهورت القدرة الذاتية للاستيراد من 80 % عام 1972 إلى 42 % عام 1991 وقد كان لهذا التدهور في القدرة الذاتية للاستيراد آثارا سلبية على مجمل الاقتصاد الوطني، حيث انخفضت الواردات من الآلات والمعدات والمواد الوسطية التي يحتاجها الجهاز الإنتاجي، الأمر الذي انعكس سلبا على الإنتاج والاستثمار والنمو.

2.3- الآثار على الإنتاج والناتج الداخلي الخام (P.I.B)

لقد كان لتزايد أعباء المديونية الخارجية للجزائر آثارا سلبية على الإنتاج والناتج المحلي بسبب أن جهاز الإنتاج القائم يحتاج إلى تموين مستمر من العالم الخارجي على شكل مواد أولية ومواد وسيطة، بالإضافة إلى الآلات والمعدات وقطع الغيار اللازمة لصيانة هذا الجهاز من أجل ضمان استمرارية عملية الإنتاج به وتحت ضغط أعباء المديونية الخارجية فقد اضطرت الجزائر إلى الضغط على وارداتها من تلك المواد والسلع الوسيطة وقطع الغيار، وما شابه ذلك، فالبيانات المتاحة تشير إلى أن الواردات من سلع التجهيز قد سجلت تراجعا كبيرا بلغ 32,7 % عام 1991 و 4,4 % عام 1992

(22). أما بالنسبة للسلع الوسيطة فقد سجلت هي الأخرى تراجعا ملحوظا بلغ 7,2% عام 1990 و 10,5% عام 1991 (23)، و هو ما تسبب في تدهور مستويات الإنتاج في كثير من المؤسسات الاقتصادية الوطنية، الأمر الذي حملها خسائر كبيرة، و أصبح الكثير منها مهددا بالتوقف عن الإنتاج، و كانت المحصلة النهائية لكل هذا تراجع كبير في معدلات نمو الناتج الداخلي الخام، إذ بلغ هذا المعدل 1,3% عام 1990 و 0,2% عام 1991 (24)، أما إذا استبعدنا من حساب معدلات نمو الناتج كلا من المحروقات والفلاحة فإن معدلات نمو الناتج الداخلي الخام كانت قد سجلت تراجعا بلغ 2,6% عام 1990 و 6,1 - % عام 1991 (25).

3.3- الأثر على الادخار و الاستثمار و التشغيل

لقد كان لأزمة المديونية الخارجية للجزائر آثار سلبية على الاستثمار و التشغيل، فالمبالغ التي تدفعها الجزائر على شكل أقساط وفوائد لدائنيها أصبحت تلتهم جزءا هاما من حصيلة الصادرات من العملات الصعبة بلغت نسبة 75%، فهذه الأقساط و الفوائد التي تدفعها الجزائر كل سنة إنما تمثل انتقاصا من الموارد المحلية المتاحة التي يمكن إن توجه إلى زيادة المدخرات، و من ثم زيادة في معدلات الاستثمار و التشغيل، فتحت ضغوطات أعباء المديونية فقد انتهجت الجزائر في السنوات الأخيرة سياسية انكماشية كان من نتائجها تراجع معدلات الاستثمار، حيث بلغ 5,7-% عام 1990 و 15-% عام 1991 (26)، وهو ما أنعكس بدوره على تزايد معدلات البطالة (27). هذا و لا ننسى أن نشير إلى زيادة أعباء المديونية الخارجية للجزائر قد ترتب عنها انخفاض في صافي تدفقات القروض الأجنبية، فالمبالغ التي تدفعها الجزائر على شكل خدمات لديونها الخارجية قد أصبحت تلتهم نسبة كبيرة من القروض الجديدة التي تحصل عليها و هو ما أثر سلبا على معدلات الاستثمار و التشغيل.

4.3- الأثر على الاحتياطات الدولية للجزائر

إن تفاقم أعباء خدمات المديونية الخارجية قد دفع الجزائر - في ظل تواضع نمو حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية، وضعف القدرة على توفير النقد الأجنبي - عدة مرات إلى استخدام احتياطيات الذهب و العملات الصعبة لتسديد جانب من خدمات ديونها، تلك الاحتياطيات التي تعتبر برأينا بمثابة جهاز أمان يمكن للدولة اللجوء إليه عند الحاجة لسد العجز في ميزان مدفوعاتها، حتى لا تضطر إلى تخفيض سعر صرف عملتها في كل مرة، أو لتعديل سياستها الاقتصادية و الاجتماعية، أو الاقتراض بشروط تكون صعبة للغاية، أو الإذعان لتوصيات صندوق النقد الدولي.

و الجدول التالي يبين لنا عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات الدولية للجزائر خلال الفترة 1980 - 1991.

جدول 6 يبين عدد الشهور التي تغطيها الإحتياطيات الدولية لسنوات مختلفة

(الوحدة: مليون دولار)

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	198

البيان						5
الإحتياطيات	7063	5941	4914	4010	3185	4644
الإحتياطيات / الواردات = شهور	5,8	4,6	4	3,5	2,8	4,2
السنوات / البيان	1986	1987	1988	1989	1990	1991
الإحتياطيات = شهور	3843	4343	3191	3086	2703	2902
الإحتياطيات / الواردات	3,8	4,5	4,6	4,6	3,2	3,4

تم حساب النتائج بالإعتماد على معطيات واردة في:

The World Bank tables debt 1982/1983 - 1985/1986 - 1987/1989 - 1990/1991 - 1991/1992.

من الجدول نلاحظ أن الإحتياطيات الدولية للجزائر قد شهدت انخفاضا كبيرا، فبينما كانت 7,063 مليار دولار عام 1980 انخفضت إلى 2,902 مليار دولار عام 1991 و هو ما انخفضت معها عدد الشهور التي تغطيها تلك الإحتياطيات حيث انخفضت من 5 شهور و 24 يوما و ذلك عام 1980 إلى 3 شهور و 12 يوما عام 1991.

5.3- الأثر على مستويات المعيشة

تعتمد الجزائر بصورة كبيرة على العالم الخارجي في سد احتياجات المواطنين من المواد الغذائية و هو ما شكل أحد الأسباب التي أدت إلى تزايد أعباء المديونية الخارجية، إلا أنه من ناحية أخرى فقد كان لتزايد أعباء المديونية الخارجية تأثيرا واضحا على مستويات معيشة السكان، حيث لجأت الجزائر- تحت ضغوطات الأزمة- إلى الضغط على الواردات من السلع الاستهلاكية الغذائية، حيث سجلت انخفاضا بلغ 29,4% عام 1990 (28). كما اضطرت إلى الإذعان لبعض مطالب صندوق النقد الدولي، فقامت بإلغاء و تخفيض الدعم على كثير من السلع الغذائية (الزبدة، السكر، الزيت...الخ) وذلك من خلال زيادة أسعارها، هذا و لا ننسى الآثار التي أحدثها تخفيض قيمة الدينار الجزائري على مستوى أسعار ضروريات الحياة، و ما نجم عن كل ذلك من تدهور كبير في مستوى معيشة السكان خاصة أصحاب الدخول الضعيفة التي تشكل الأغلبية الساحقة من السكان و ذلك على الرغم من الزيادات الوهمية في الأجور و المرتبات، حيث كانت معدلات التضخم تفوق بكثير معدلات الزيادة في الدخول النقدية. تشير المعطيات إلى أن الاستهلاك الأسري قد شهد تدهورا في السنوات الأخيرة حيث بلغ 2,5 % عام 1990، و قد ترتب عن تدهور مستويات المعيشة تدهور في المستوى الصحي للسكان بسبب انتشار الأمراض الناجمة عن سوء التغذية.

الخاتمــة

يتبين لنا من خلال ما تقدم أن القروض الخارجية كانت لها آثارا سلبية على الاقتصاد الجزائري بفعل العوامل التي ذكرناها. ولا يفهم من هذا أن القروض الخارجية التي تحصل عليها البلدان المتخلفة لا تساهم في تحقيق التنمية بها، بل أنها تعتبر موردا هاما ومكملا للموارد المحلية التي تعجز لوحدها عن تحقيق مهام التنمية، وذلك نظرا للطبيعة الازدواجية للاستثمار بالبلدان المتخلفة، إلا أن آثارها الإيجابية تتحكم فيها عدة عوامل كما أوضحنا، بحيث تقلل من فعاليتها، ويمكن أن تؤدي إلى عكس النتائج المتوقعة، كما حدث بالنسبة للجزائر وكثير من البلدان المتخلفة المدينة، فهذه القروض إذا ما تم تسييرها بكفاءة عالية وفق ضوابط محددة وتم توجيهها إلى مجالات إنتاجية لإنتاج سلع بديلة للواردات ولزيادة الصادرات فإن ذلك سيؤدي بدون شك إلى إحداث آثار إيجابية على ميزان المدفوعات وعلى معدلات النمو الاقتصادي، وهو ما يمكّن البلد المدين في النهاية من تسديد خدمات ديونه الخارجية دون مشاكل، وهذا ما لم يحدث بالنسبة للجزائر، حيث تحولت القروض الخارجية التي حصلت عليها من عامل مساعد على النمو إلى عامل مقيد له والى عامل ضغط على ميزان المدفوعات ويرجع ذلك كما بينا إلى العوامل التي ذكرناها، وكان من أهم هذه العوامل التي جعلت القروض الخارجية تفرز آثارها السلبية في الاقتصاد الجزائري، هو عدم فعالية الجهاز الإنتاجي بسبب انخفاض معدلات استغلال الطاقات الإنتاجية والتبذير الذي تميز له أسلوب التسيير داخل الاقتصاد الجزائري، والذي تسبب بدوره في ضعف كفاءة الاستثمارات، وهو ما تسبب أيضا في ضياع جانب كبير من الفائض الاقتصادي الممكن، الذي يمكن من خلاله رفع قدرة الاقتصاد على تكوين المدخرات، ورفع قدرته الذاتية التمويلية.

الهوامش

[1] إلى [5]- هذه النسب تم حسابها من قبل الباحث اعتمادا على المعطيات المنشورة في تقارير مختلفة للبنك الدولي حول الدين الخارجي للبلدان المتخلفة.

[6]- النموذج هو لـ ج. ديستان دوبرنيس G. Destan de Bernis الذي عمل مستشارا للرئيس الراحل هواري بومدين.

[7]- د. رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى 1989، ص، 156.

[8]- بلغت قيمة الوردات الاستثمارية 3,879 مليار عام 1980، و هي تمثل نسبة 93% من إجمالي الاستثمارات لذلك العام، أنظر في ذلك:

- United Nation, Hand Book of International Trade and Development Statistics, 1989, New York U.N., 1983.

[9]- Benachenhou A.: Planification et Développement en Algérie, 1962 - 1980, P. 286.

[10]- Benachenhou A.: Op. Cit, P 286.

[11]- Henni A.: Monnaie, Crédit et Financement En Algérie, 1962 - 1987, C.R.E.A.D. P397.

[12]- من بين هذه الضوابط التي يقدمها الخبراء:

- أن يكون معدل نمو الصادرات أكبر من معدل نمو الواردات و معدل نمو خدمة الدين الخارجي.
-أن يحقق البلد معدل لنمو الدخل الوطني يزيد عن متوسط سعر الفائدة الذي يقترض به.

[13]- معدل التبادل التجاري هو عبارة عن نسبة الرقم القياسي لأسعار الصادرات إلى الرقم القياسي لأسعار الواردات $\frac{(PX \times 100)}{PM}$ و كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كان ذلك يعني تحسن وضع البلد المعني و العكس صحيح.

[14]- حسب American Express Bank

[15] -Banque d'Algérie, Financements Extérieurs De l'Economie Algérienne, Situation et Perspective, Septembre 1990, P7.

[16]- المصدر السابق، ص9.

[17]- Banque Mondiale, Rapport sur le développement dans le monde 1991 - 1992.

[18]- Banque Mondiale, Rapport sur le développement dans le monde 1985 - 1987, P. 173.

[19]- Adli Adnane, Dette, les Années de tous les dangers, la Tribune d'Octobre, N°11, P31.

[20]- World Bank World Debt, Tables, 1991/1992.

[21]- World Bank World Debt, Tables, 1987/1988, 1988/1989.

[22]- مجلة الاقتصاد باللغة الفرنسية، عدد4، ماي 1993، ص9.

[23] إلى [25]- المصدر السابق، ص9.

[26]- المصدر السابق، ص 9.

[27]- حسب الديوان الوطني للإحصاءات لعام 1994، بلغ عدد البطالين في الجزائر (1,48) مليون بطال وذلك عام 1992.

[28] و [29]- مجلة الاقتصاد، المصدر السابق، ص 9. □